مجلة الاجتهاد القضائي: المجلد 12 - العدد 01 (العدد التسلسلي 21) مارس 2020 - (ص ص: 173 – 190)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

The role of Endowment "waqf" in financing higher education and sientific research

د. سلماني حياة[1]
أستاذة محاضرة "ب"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر)
selmanihayette@rocketmail.com

د. دحية عبد اللطيف
أستاذ محاضر "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)
alaadahia@yahoo.fr

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
03 سبتمبر 2019	23 أكتوبر 2019	25 مارس 2020

الملخص:

يعتبر البحث العلمي أساسا للتقدم في شتى المجالات العلمية والتنموية، والحاجة ماسة في عصرنا الحاضر مع تقدم البحث العلمي، وتطور تقنياته، وزيادة تكاليف المعيشة، إلى التقدم ومواكبة متغيرات العصر، وتلبية حاجاته المعاصرة من خلال الإفادة من الوقف، وتطوير آلياته، وابتكار صيغ تتناسب مع الاقتصاد المعاصر، وتراعي الأحوال والظروف الاجتماعية، والتوعية والتثقيف لتحفيز الناس على المشاركة في الأوقاف لضمان استمرارها، وقيامها بدورها المنشود. ويعد الوقف الإسلامي من أهم الأنظمة الاقتصادية التي ساهمت في بناء المجتمعات الإسلامية على مر العصور، فقد قامت الأوقاف بدور حيوي على مدار التاريخ في كل المجالات العلمية، كما انتشرت فكرة الوقف الخيري الإسلامي لتضمن استمرارية الإنفاق على العمل الخيري من ريع ما أوقف عليه.

الكلمات المفتاحية: الوقف العلمي – التعليم العالي – البحث العلمي – المؤسسات التعليمية –المكتبات الوقفية.

Abstract :

Scientific research is considered the basis for progress in various scientific and the need is urgent in our time with the advancement of developmental fields scientific research and the development of technologies and increase the cost of living to progress and keep pace with the changes of the times and meet the contemporary needs through the benefit of the Waqf and the development of mechanisms and the creation of formulas appropriate to the contemporary economy and take into account social conditions and awareness and education to motivate people to participate in endowments to ensure their continuation and fulfill their desired role.

The Islamic endowment is considered one of themost important economic systems that contributedto the building of Islamic societies throughout theages. Endowments have played a vital rolethroughout history in all scientific fields. The idea ofan Islamic charity moratorium has also been widelyspread to ensure the continuity of spending oncharity work.

key words:*Scientific endowment- Higher education- Scientific research- Educational institutions- waqf libraries.*



[1] المؤلف المرسل: د. سلماني حياة ـــــــــ *Email: selmanihayette@rocketmail.com*

مقدمة:

يعتبر التعليم العالي خاصة في ظل التوسع الكمي والنوعي فيه، أكثر مراحل التعليم تكلفة، نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة، مما قد يؤثر سلبا في التمويل المخصص لباقي مراحل التعليم الأدنى. وهذا ما جعل المتخصصين في المجال الاقتصادي يبحثون عن سبل لتغطية نفقات التعليم في مراحله المختلفة.

فقد أسهم الوقف - بحق وجدارة - إسهاما بارزا في تحقيق النهضة العلمية والفكرية الشاملة، وتعزيز التقدم المعرفي، وتهيئة الظروف الملائمة للإبداع الإنساني، وذلك نتيجة للتسهيلات والأسباب التي وفرها واقفو المدارس للعلماء وطلاب العلم، الذين كانوا يتنقلون بين البلدان، وهم على ثقة تامة بأنهم سيجدون سبل الحياة الكريمة كلها ميسرة، أينما ذهبوا وحيثما حلوا. وقد شارك في هذه الأنماط الوقفية قطاع عريض من المجتمع: من الخلفاء والحكام والوزراء، والأثرياء والعلماء، والكثير من عامة الناس من أهل البر والخير.[1]

وسيتم في هذه الدراسة إبراز دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك من خلال تحديد مفهوم الوقف من جهة والتعليم العالي والبحث العلمي من جهة ثانية، وصولا إلى تحديد تعريف دقيق للوقف العلمي، وفي القسم الثاني من الدراسة سيتم التطرق للأدوار التي يقوم بها الوقف في تنمية التعليم العالي والبحث العلمي.

كل هذه الجوانب من الدراسة تعتبر كمحاولة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الوقف كأداة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي؟

المبحث الأول: مفهوم وقف التعليم العالي والبحث العلمي

يعتبر الوقف أول مؤسسة مدنية في تاريخ الإنسانية، وهو المصدر التمويلي الرئيسي في دعم المشاريع التعليمية والثقافية في المجتمع العربي والإسلامي قديما، ولا زال الأمر ساريا في عصرنا الحاضر بصور مختلفة وبتفاوت واضح من مكان إلى آخر في الكثير من الدول. فقد ورثت الأمة الإسلامية هذا الأمر بشكل جلي وواضح في تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد كان للوقف دورا رائدا في دعم المشاريع البحثية العليا، التي تمثل الدراسات والمؤلفات والأبحاث للعلماء والباحثين وطلبة العلم في شتى بقاع العالم الإسلامي، ومازالت بعض المؤسسات التعليمية في عالمنا الإسلامي تحتفظ بقدر لا بأس به من هذا الإرث الحضاري.[2]

سنحاول من خلال القسم الأول من الدراسة تحديد مفهوم كل من الوقف والتعليم العالي والبحث العلمي.

المطلب الأول: تعريف الوقف لغة وإصطلاحا

كان الوقف على مر العقود من أهم الوسائل المساعدة على التقدم العلمي والثقافي في البلاد الإسلامية، فقد ساهم في نشر العلم من خلال بناء المساجد والكتاتيب والمدارس والمكتبات، وتجهيزها بمختلف المستلزمات، كما كان له دور بالغ الأهمية في الإنفاق على طلاب العلم وتكوين العلماء في شتى المجالات والتخصصات كالخوارزمي وابن سينا وابن الهيثم...غير أن غياب الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف في العصور المتأخرة أدى إلى تراجع دوره في النظام التعليمي بشكل عام وتوقفه عن المشاركة في تمويل أنشطته.[3]

والوقف في اللغة يعني الحبس والمنع، وهو مصدر وقف ثم اشتهر المصدر أي الوقف من الموقوف فقيل هذه الدار وقف أي موقوفة، ولذا جمع على أفعال فقيل وقف وأوقاف، ويقال أيضا وقفت كذا بدون ألف على اللغة الفصحى ولا يقال أوقفت إلا في شاذة اللغة، وجاء في المعجم الوسيط حبسه حبسا، ومنعه وأمسكه سجنه، وحبس الشيء وقفه فلا يباع ولا يورث، وإنما تمتلك غلته ومنفعته، وهو مصدر وقف الشيء يقفه وقفا إذا حبسه، والواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه، والوقف مصدر وقف، ومنه: وقف الدابة ووقفت الكلمة وقفا، أما أوقف فهي لغة رديئة.[4]

وفي الاصطلاح الفقهي يقصد بالوقف:" تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، وهو على نوعين، أهلي: ويقصد به وقف المرء على نسله أو أقربائه، ووقف خيري: وهو الوقف على جهة بر ومعروف. وأفضل التعاريف قولهم:" حبس العين وتسبيل ثمرتها"، فهذا أجمع التعاريف في تعريف الوقف، ولعله يشمل كافة أقوال الفقهاء في تعريف الوقف وبيان أحكامه وهو: قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها، ولا يجوز التصرف بها، وفي نفس الوقت يحق التصرف بمنافعها وثمراتها".[5]

أما في الدول الغربية فقد وردت عدة مصطلحات تقترب من مفهوم الوقف، منها ما اعتبر الوقف إعانة ومساعدة كمصطلحي *Endowment* و*Trust* ومنها ما اعتبر الوقف مؤسسة خيرية مستقلة كمصطلح *Foundation*. فمصطلح *Endowment* يعني ما يدفعه الواقف من منحة أو هبة للآخرين على جهة التصدق، وجاء هذا اللفظ في قاموس أكسفورد بمعنى الأموال التي تعطى لمدرسة أو جامعة أو أي مؤسسة أخرى من أجل تزويدها بالدخل، وبهذا يكون معناها التبرع بالأموال أو الممتلكات أو أي مصدر دائم للدخل ليستخدم لصالح جمعية خيرية أو كلية أو مستشفى أو أي مؤسسة أخرى.[6]

أما مصطلح *Trust* ويتضمن كل عمل يتعلق بمال عقار أو منقول يقوم مالكه بنقل السيطرة القانونية عليه إلى الأمين الذي يباشر سلطاته بإدارة واستثمار المال لحساب المستفيدين الذين

حددهم المالك. ومصطلح *Foundation* والذي يطلق على المؤسسة الخيرية، والتي تعرف بأنها عبارة عن صندوق دائم لجمع التبرعات للأعمال الخيرية والدينية والتعليمية والبحثية وغيرها من الأغراض أو الجمعية التي تقدم مساعدات مالية إلى الكليات والمدارس والمستشفيات والمنظمات الخيرية، وقد ورد هذا اللفظ في قاموس أكسفورد بمعنى المنظمة التي تؤسس من أجل توفير المال لغرض معين كالبحث العلمي على سبيل المثال.[7]

أما تعريف الوقف في مختلف القوانين المعاصرة، فقد تأثرت بالاختلافات الفقهية حول مفهوم الوقف وطبيعته، لذلك نجد أغلب المواد القانونية المنظمة للوقف تمتزج برأي فقهي معين امتزاجا يصعب فصل رأي المشرع فيه عن رأي الفقه، فقانون الوقف الجزائري (10/91) وفي مادته الثالثة يعرف الوقف بأنه: " حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير".[8]

المطلب الثاني: تعريف التعليم العالي والبحث العلمي

ينصرف مفهوم التعليم إلى توجيه عملية التعلم، وحفز المتعلم واستثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتي، وتهيئة الظروف التي تمكنه من التعلم أيا كان نوعه.[9]

وعادة ما يقصد بالتعليم العالي مرحلة التعليم التي تلي مرحلة التعليم الثانوي، وتتوفر من خلال الكليات الجامعية وغير الجامعية، وتشترط كحد أدنى الحصول على شهادة التعليم الثانوي، ولا تقل الدراسة بها عن عامين دراسيين. وعادة ما تقسم مؤسسات التعليم العالي إلى قسمين رئيسيين: مؤسسات تتبع الجامعات، لا يقل عدد سنوات الدراسة بها في الغالب الأعم عن أربعة أعوام، وأخرى غير جامعية لا تقل الدراسة بها عن عامين دراسيين، وتتوفر في كليات ومعاهد خارج نطاق الجامعة.[10]

ويعد التعليم العالي خاصة في إطار التوسع الكمي والنوعي فيه، أكثر مراحل التعليم تكلفة نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة، مما قد يؤثر سلبا في التمويل المخصص لباقي مراحل التعليم الأدنى. ومن هنا تشير إحدى الدراسات الرائدة في المقارنات هذه إلى أن تكلفة الطالب في هذه المرحلة من التعليم في الدول النامية تساوي اثنتي عشرة مرة تكلفة التلميذ في المدرسة الابتدائية، وترتفع إلى ثمان وثمانين ضعفا بالنسبة لمتوسط تكلفة التلميذ في المدرسة الابتدائية.[11]

يعرف البحث العلمي بأنه "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث".[12]

المطلب الثالث: تعريف الوقف العلمي

يقصد بالوقف العلمي هو تحبيس الأصول على منفعة الجوانب العلمية والتعليمية، كوقف المكتبات، ونسخ الكتب، ونسخ المصحف الشريف، وتجليده، ووقف المدارس وحلقات العلم، والمتعلق بالمتعلمين ونفقاتهم، ووقف القراطيس والأحبار والأقلام ونحوها مما يحتاجه العلم والتعلم.[13]

فالتعريف يشير إلى أن الوقف العلمي ينصب على توفير أماكن العلم كالمساجد والكتاتيب كما يشمل توفير المستلزمات الضرورية لذلك. كما يعرف الوقف العلمي بأنه: وقف مالي يستخدم لأغراض تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي ويعمل على دعم المشاريع والصناعات التي تؤدي إلى تنمية علمية واجتماعية واقتصادية في مجتمعاتنا، ويعرف كذلك بأنه حبس رقبة مال وتسبيل المنفعة في ترقية الأمة علميا وتحقيق مقصدها في التمدن في الاستثمارين.[14]

يعد نظام الوقف على العلم وأهله من أهم مصادر تمويل التعليم في النموذج الإسلامي، وإليه يعود الفضل في كل ما عرفه المسلمون من نهضة علمية وثقافية. فالوقف العلمي يسهم في تيسير مهمة العلم ونشره، وهذا مقصد نبيل حثت عليه الشريعة الإسلامية واهتم المسلمون به عبر العصور وحرصوا على اقتناء الكتاب ووقفه في المساجد والمدارس والمكتبات العامة.

ويمكن القول أن هناك صلة وثيقة بين الوقف والعلم تجعل الأول مصدرا أساسيا لتمويل العلم والتعليم والبحث العلمي، وهي وظيفة برزت فيها الأوقاف لقرون عديدة وتراجعت في العقود القليلة السابقة، والحاجة اليوم ملحة إلى إعادة تفعيل دور الوقف في الحياة العلمية وتعزيز وظيفته الثقافية.[15]

ومن خلال تعريف الوقف الإسلامي على أنه حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله، فإنه يمكن تعريف الوقف المخصص للتعليم العالي والبحث العلمي بأنه: " حبس جميع الأموال- عقارا كانت أو منقولا أو نقودا- لدعم تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، وصرف منافعها في خدمة هذه المرحلة التعليمية، وبما يتفق مع رغبات الواقفين، ابتغاء رضا الله عزوجل".[16]

فالوقف العلمي هو الوقف المخصص للجوانب العلمية، كوقف المكتبات، ووقف نسخ الكتب، ووقف نسخ المصحف الشريف وتجليده وتزيينه، ووقف المدارس وحلقات العلم، ووقف المتعلمين والمعلمين. ولا يدخل في الوقف العلمي الوقف على المساجد كالمسجد الحرام وغيرها، لأنها وضعت لأداء شعار تعبدية، إلا إذا كانت بها مدارس وحلقات علم أوقف لها وقف معين، أو كان وقفها متداخلا مع أوقاف أخرى كالمدارس والمكتبات.[17]

لابد من إدخال الوقف المؤقت ضمن تعريف الوقف العلمي، فما المانع مثلا في أن نقف قاعة دراسية أو مختبرا علميا لمدة زمنية محددة، أو نحدد ساعات معينة يوميا كوقف مكتبة أو

أي مرفق علمي، لذا يمكن تعريف الوقف العلمي في هذا المجال بأنه: "حبس العين مؤبدا أو مؤقتا، مع التصرف بمنفعتها في خدمة الجوانب العلمية والتعليمية عامة كانت أو خاصة."[18]

المبحث الثاني: مدى مساهمة الوقف في دعم التعليم العالي والبحث العلمي

كثيرا ما يصاحب مصطلح "البحث العلمي" جملة من المفردات كتشجيع وترقية وتطوير، فتشجيع البحث العلمي يقصد به تنشيط البحث العلمي ودعم الباحثين وبحوثهم ماديا ومعنويا لتسهيل مهماتهم البحثية للوصول إلى نتائج مرضية، ويتم تشجيع البحث العلمي من قبل الحكومات والمجتمعات أيضا، وذلك بتوفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والابتكار وتنمية المواهب ورعايتها.[19]

ويعتبر البحث العلمي أساسا للتقدم في شتى المجالات العلمية والتنموية، والحاجة ماسة في عصرنا الحاضر مع تقدم البحث العلمي، وتطور تقنياته، وزيادة تكاليف المعيشة، وحاجة المجتمع إلى التقدم ومواكبة متغيرات العصر، وتلبية حاجاته المعاصرة إلى الإفادة من الوقف، وتطوير آلياته، وابتكار صيغ تتناسب مع الاقتصاد المعاصر، وتراعي الأحوال والظروف الاجتماعية، والتوعية والتثقيف لتحفيز الناس على المشاركة في الأوقاف لضمان استمرارها، وقيامها بدورها المنشود، وسواء أكان هذا التطوير في صورة الموقوف أم صيغة الوقف، أم في طريقة إدارته واستثماراته، أم في مجالات صرف ريعه.[20]

المطلب الأول: أهمية الوقف في دعم التعليم العالي والبحث العلمي

يعتبر الوقف أحد الموروثات المهمة في العالم الإسلامي سابقا، حيث قام بدور كبير في دعم الدولة الإسلامية وتطورها، خاصة في مجال العلم والتعلم، ولكن في العصر الحديث انحصر دوره كثيرا، في حين بدأ يتطور ويزدهر عند الغرب، حيث قدمت التجربة الوقفية الغربية نماذج عملية في هذا المجال، وتوسعت امتداداتها العلمية والبحثية، لاسيما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جامعة هارفارد، والتي تعتبر نموذجا متفردا في تطوير الأوقاف داخل المجالات التعليمية، حيث عملت على إذكاء روح التنافس فيما بينهما وذلك بتحقيق عدة مؤشرات كمية ونوعية.[21]

ويعد الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء داخل المساجد أو في المدارس أو في المكتبات أو غيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى.[22]

لقد كان للوقف فضلا كبيرا في إنشاء المدارس والمراكز العلمية في سائر بلاد المسلمين، فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في صقلية مثلا 300 مدرسة موقوفة، وتمول الدراسة فيها من إيرادات الأموال الموقوفة وقفا استثماريا، وانتشرت المدارس بكثافة في المراكز التاريخية العلمية

كالقدس وبغداد والقاهرة، ولقد قامت جامعات معروفة منها جامعة "الأزهر" بالقاهرة وجامعة "القرويين" في فاس وجامعة "النظامية" و"المستنصرية" في بغداد، والكثير من هذه المدارس والجامعات كانت تقدم المنح الدراسية للطلبة بما يكفيهم لمعيشتهم إضافة إلى السكن الجامعي.[23]

وللوقف دور بارز في إنشاء الجامعات وتطويرها، فقد تنبهت الدول الغربية لأهمية التعليم العالي والبحث العلمي في دفع عجلة التنمية فقد خصصت جزء من ميزانياتها للإنفاق على هذا القطاع، إلا أن عجزها عن الوفاء بالاحتياجات المتنامية له استدعى بروز الوقف العلمي كمصدر هام من مصادر تمويل ودعم التعليم العالي والبحث العلمي وبشكل قد يفوق في كثير من الأحيان دور الحكومات في ذلك، حيث تقدم جامعة هارفارد الأمريكية حالة جلية من دور الوقف في بناء التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يعكسه تاريخ هذه الجامعة من تطور ومكانة علمية وأكاديمية مرموقة داخل الولايات المتحدة وخارجها.[24]

كما أن مؤسسات التعليم ومحو الأمية التي أنشئت في المجتمعات الإسلامية، كانت قائمة على أساس نظام الوقف، في تأمين حاجات طلاب العلم والمعرفة، ثم انتشر من الوقف الإسلامي أيضا، التعليم الثانوي وتعليم المعاهد والجامعات، نتيجة للتسهيلات التي وفرها واقفوا المدارس للعلماء وطلاب العلم، الذين كانوا ينتقلون بين البلدان، وهم واثقون بأنهم سيجدون سبل الحياة الكريمة ميسرة، أينما ذهبوا وحيثما حلوا.[25]

ويمكن أن نستفيد في وقتنا الحاضر ومستقبلا بتخصيص أوقاف لنشر التعليم المهني والتدريب على كثير من الجوانب المختلفة التي تخدم إنشاء المشروعات الصغيرة. ومن أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس ومعاهد التدريب وتجهيزها وتوفير بعض الأدوات التي يمكن البدء بها في عمل مشروع صغير، وتشجيع الراغبين على الإنخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي يتم توفيرها لهم، بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها وغير ذلك من الجوانب الأخرى، التي يمكن أن تساعد في تسويق منتجات هذه المشروعات وتنميتها.[26]

والوقف على الجامعات يتم من خلال وقف المنشآت التي يمكن أن تكون نواة لجامعة جديدة، أو تضم لجامعة قائمة وهو من نوع وقف العقارات. ويمكن للجامعة القيام بتشغيل هذه المنشآت والمباني وتأثيثها بدعم حكومي كما هو الحال في المساجد. وإذا كانت هذه المنشآت لا تصلح أن تكون جامعة أو منشأة فيها، فهنا ينظر إلى شرط الواقف، فإن لم يشترط شيئا محددا تكفل مجلس الجامعة باستثمارها حسب حاجة الجامعة، مثل التأجير واستثمار عائد التأجير.[27]

إن من عظمة هذا الدين أن وقف المدارس والمعاهد والجامعات، لا يزال ناشطاً حتى اليوم، فكثيرة هي دور العلم التي قام الحكام والأغنياء المحسنون والأفراد العاديون بإنشائها ورعايتها وبذل الأموال الوقفية فيها. ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام: المدارس والمعاهد والجامعات

الوقفية الكثيرة: الحكومية والأهلية، المنتشرة في مدن وبلدات المملكة العربية السعودية وغيرها.

أما بعض الجامعات السعودية فقد جعل فيها بعض هذه الأوقاف تحت أسماء "الكراسي" كما كان الحال عند المسلمين الأوائل، مثل: "كرسي الملك عبد الله ابن عبد العزيز لأبحاث الإسكان التنموي" في جامعة الملك سعود بالرياض.[28]

وللوقف دور في انشاء المكتبات، إذ يعد المسجد أول مكان توقف فيه الكتب لطلاب العلم، باعتباره هو المؤسسة التعليمية الأولى والوحيدة في بداية التاريخ الإسلامي، ولقد بدأت المكتبات تنتشر في المدارس بالإضافة إلى المساجد، ثم أصبح لها أبنية خاصة مستقلة عنها وهي تقسم إلى قسمين: المكتبات العامة والمكتبات الخاصة.[29]

ومن خلال وقف المكتبات يقوم الواقف ببناء مكتبة وتزويدها بالكتب التي يحتاج إليها الباحثون في العلوم النافعة في شتى التخصصات، أو في التخصص الذي يحدده الواقف، كما يتم تزويدها بالوسائل التي تخدم الباحثين، مثل: أجهزة الحاسوب، وبرامجه، وشبكة المعلومات الإنترنت، وقواعد المعلومات، ومحركات البحث، وبذلك يشارك الأفراد والقطاع الخاص في وقف المكتبات كما كان ذلك معهودا على مر التاريخ.[30]

فالوقف على التعليم يحسن نوعية الأفراد المنتفعين بزيادة قدراتهم ومهاراتهم الإنتاجية.[31]

فقد اسهمت مؤسسة الوقف على تنمية التعليم والتعلم في المدارس والمكتبات وتجهيزها وصيانتها وتوفير العاملين فيها واعطاء مرتباتهم، وإعانة الطلاب غير القادرين وتشجيع الطلاب على الانخراط في عملية التعليم لمد المجتمع بما يحتاجه من باحثين ومؤهلين ساهموا في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعهم والصرف على البعثات العلمية بالخارج.[32]

كما ساهم الوقف في دعم حركة التأليف والطباعة والنشر، من خلال العديد من الجوانب المتعلقة بهذا المجال ومنها:

– الوقف على التأليف والطباعة والنشر، وهذا الغرض يمكن أن يخصص له عقارات أو منقولات، أو نقود تستثمر ويجعل ريعها في هذا المجال، ويوفر من ذلك لمكتبة جامعة أو كلية أو قسم أو مكتبة عامة ما تحتاجه من الكتب والمؤلفات. ولعل من أهم ما يمكن نشره من خلال هذا الباب من الخير رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية التي أعدها الأساتذة وغير ذلك كثير.[33]

– وقف مؤلف حقوقه من مؤلف من مؤلفاته بحيث يصرف ريعه لشراء كتب أو نشرها، أو تكوين مكتبة من نوع ما.

– الوقف لتقديم مادة كتاب أو مجموعة كتب عن طريق إنشاء مواقع في شبكات المعلومات "الانترنت"، ليكون الكتاب متاحا لجميع مستخدمي الشبكة بجهد أقل، مع الالتزام بكافة اللوائح والقوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

– الوقف على مراكز البحوث والباحثين بها، وتخصيص أوقات يصرف ريعها لتمويل البحوث المتخصصة، ومتابعة احتياجاتها حتى تكتمل وتوظف نتائجها لخدمة المجتمع.[34]

المطلب الثاني: تفعيل دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

العلم عماد نهضة الأمم، وأساس تطور الحضارات الإنسانية وتقدمها، وهو السبيل إلى كل رقي وازدهار في جميع المجالات، وإذا تم توظيف إمكانات الوقف لخدمة العلم والتعليم تحققت معادلة التنمية كما تصبو إليها الأمم، لذلك وجب تفعيل دور الوقف والعمل الخيري في نهضة علمية وثقافية شاملة من خلال استلهام الخبرات الإنسانية في تراكماتها التاريخية، لاسيما التجربة الإسلامية،[35] التي طبع فيها الوقف العلمي الحياة الثقافية والروحية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية قرون عديدة فكان مصدرا لكل إشعاع فكري أو إنجاز علمي، برزت من خلاله حضارة المسلمين على الحضارات الإنسانية الأخرى، من خلال الاستفادة من التجارب الغربية التي استنسخت الوقف في مضمونه الإسلامي في صيغ ونماذج تشبه الوقف أو تقترب من مفهومه فكرا وتطبيقا، لتطوره وتجعل منه مؤسسات مانحة ومراكز بحث وإشعاع علمي وجامعات وقفية.[36]

لا تزال هناك مجالات معرفية وعلمية معاصرة كثيرة، تنتظر مزيدا من الرعاية والتعزيز بمال الوقف، من أجل ردم فجوة التخلف عن الدول المتقدمة أو التقليل منها. كالإنفاق من مال الوقف على "برامج التشجيع على القراءة"، لأنها من أهم وسائل التعلم الإنساني، التي تزيد في الوعي الفكري، وتعزز التقدم المعرفي، وتشجع على التثقيف والبحث، وتضيف أعمارا إلى عمر الإنسان بما يستفيده من ثقافات الآخرين وخبراتهم، مصداقا للتوجيه المطلق في قول الله تعالى في الآية: 1 من سورة العلق: " اقْرَأْ ".[37]

ويمكن توضيح كيفية الاستفادة من مرونة أحكام الوقف في إعادة إحيائه في الوقت الحاضر من خلال الجوانب التالية:

– المرونة في شروط المال الذي يصح وقفه ليشمل النقود، والأوراق المالية والحقوق والمنافع.

– المرونة في بيع الوقف كله في حال انتفاء منفعته مطلقا، أو بيع جزء منه لإصلاح بقيته أو استبداله، وكل ذلك مرهون بمصلحة الوقف، وعندئذ ينبغي الحرص على ضرورة مراقبة مثل هذه التصرفات كي لا ينتقل الفساد المالي والإداري إلى مؤسسة الوقف.[38]

– اعتبار الوقف إحدى الوسائل داخل منظومة متكاملة لتمويل التعليم العالي، وليس الوسيلة الوحيدة. ويزداد أثر الوقف في هذا الشأن في حالة التكامل بينه وبين أبواب الخير الأخرى.

– التعامل مع الوقف بوصفه مصدرا إضافيا لتمويل التعليم العالي، يجب أن يصاحبه دعم جهود ترشيد الإنفاق على التعليم العالي وزيادة كفاءته وأثره في المجتمع.

– يجب أن يصاحب الجهود المبذولة لجمع الأوقاف لدعم التعليم العالي جهود مماثلة لإدارته إدارة رشيدة، تعلي من قيمة المتابعة والتقويم والمحاسبة.[39]

وتجدر الإشارة إلى أن ثقافة الوقف والعمل التطوعي لم تحظى في أي ثقافة أجنبية بمثل تلك المكانة التي حظيت بها في الثقافة الإسلامية، ومع ذلك فإنها اتسمت في المجتمع العربي المعاصر بدرجة متدنية من الفعالية في معظم البلدان نتيجة ازدواجية المرجعية المعرفية في هذا الميدان، وما يلفت للنظر هنا أن هذا التدني في فاعلية التطوع في المجتمع الجزائري ومعظم المجتمعات العربية يأتي في وقت هي أشد ما تكون فيه بحاجة إلى تنشيط فعاليات العمل التطوعي وبالخصوص الوقف، وذلك لأسباب تعود إلى طبيعة التحولات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها من جهة، ونظرا لصعود موجة الاهتمام العالمي بالقطاع الثالث من جهة أخرى، مع ما يفرضه هذا الصعود من ضرورة العودة إلى ما تملكه في مخزونها الثقافي والقيمي.[40]

ويعتبر الوقف العلمي جزء من الوقف العام الذي تعوقه حواجز كثيرة ومنها: النظرة الإقليمية الضيقة وطغيانها على الشعور بالانتماء للأمة، الأمر الذي يقصر الاهتمام بالكامل على الجمعيات والدواوين الخاصة بأهالي البلدة الواحدة، ولا ضير في ذلك إذا كان لا يمنع من أداء خير أكبر فيكون لكل نصيبه بالقدر الذي يناسبه. ولكن الظاهر أن النظرة الضيقة طغت على النظرة العامة لعدم وجود مؤسسات تعزز الانتماء، وتبعث الأمل بامكانية الإصلاح.[41]

إن من أسباب تراجع دور الوقف في المجتمعات الاسلامية اليوم ما يلي:

– ضعف الاهتمام بالثقافة الوقفية عامة والوقف العلمي خاصة حتى كاد الوقف يكون شيئا مجهولا عند كثير من الناس.

– ضعف تقدير المسلمين للوقف العلمي وأهميته في تنمية العلم والتعليم، ومقدار الأجر المترتب عليه.

– صدور قوانين في بعض الدول الإسلامية تتضمن مصادرة الأموال الوقفية أو بتغيير حجة الواقف وتحويلها إلى خزينة الدولة بدون مسوغ معتبر.

– ضعف استثمار الأبحاث والدراسات الوقفية الشرعية والتاريخية والقانونية، مما أدى إلى بقاءها حبيسة الكتابات والنظريات.[42]

ويمكن إعادة إحياء دور الوقف من خلال عدة أمور منها:

– وجود القوانين والتنظيم والإدارة المناسبة للأوقاف وظروفها بحيث تكون مستمدة من الشريعة الإسلامية ومن أعرافنا وواقعنا، ويمكن الاستعانة بالخبرات الاقتصادية، وينبغي أن تكون محكمة برؤية واضحة لواقع الوقف وهدفه واستثماره ويمكن إيجاد قوانين تعاقب الإهمال في الأموال الوقفية، وينبغي أن تكون هذه القوانين مرنة لصالح الوقف، ويمكن الاستعادة بالاقتصاديين لبحث كيفية إدارة الأوقاف وتطبيقها.

– الإمكانيات المادية، إذ لا يستطيع أحد إنكار أن وجود أشخاص أغنياء ذوي عقيدة سليمة أدى إلى نشوء أوقاف كبيرة، ولكن هل يعني هذا أن إحياء دور الوقف متوقف على وجود هؤلاء الأغنياء؟ لابد من الرجوع إلى الفكر والاجتهاد إذ من الممكن إيجاد وقف خيري تعاوني يشترك فيه الأفراد والمؤسسات المالية.[43]

– تقييم وتقديم العلاقة بين الدولة والمؤسسات الوقفية والتأكيد على إحترام الدولة لتلك المؤسسات وإعادة الاعتبار لها وإعادة النظر في علاقتها بالقطاع العام، ودعم التنظيم التشريعي والمؤسسي للوقف في المجالات الاستثمارية (العقدية) والتنظيمية المالية وحل المنازعات، وحصر الأوقاف ومسح أراضيها.[44]

إن هناك مجالات عدة يمكن أن تسهم فيها الأوقاف ثقافيا وعلميا وتكنولوجيا على غرار الوقف الإلكتروني وتفعيل دور تكنولوجيا الاتصال في تعميم الثقافة الوقفية وتفعيل التنمية الوقفية، خاصة في ضوء استفادة قطاع الأوقاف من دعم الدولة وتفاعل جهوده مع نشاط حركات المجتمع المدني، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من خلق ديناميكية في الحراك الثقافي والعلمي، الأمر الذي يخفف عن الدولة كثير من الأعباء العامة.[45]

وفي الوقت الراهن يمكن تشجيع الوقف على التعليم والتعلم والبحث العلمي، لزيادة حجم الإنفاق المخصص لإصلاحه، ولتحقيق الجودة التعليمية الشاملة، ولتخفيف العبء عن موازنة الدولة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وبخاصة التعليم الجامعي، وتمويل المشروعات البحثية المطلوبة في خطط التنمية، وتنمية كوادر موهوبة تقود حركة الإصلاح المطلوبة لبناء إقتصاد المعرفة.[46]

إن تفعيل دور الوقف العلمي يقتضي تحديد الإطار السليم الذي يتحقق فيه هذا الهدف النبيل، فيجب أن تراعى في الأوقاف التي يراد لها أن تخدم العلم وترقية شروط الواقفين، وهذا يحتاج إلى توضيح الصورة لدى هؤلاء حتى لا تكون شروطهم حاجزا أمام تحقيق الهدف وفق مقتضيات العصر وتطور الوسائل التعليمية، ومن جهة أخرى فإن ترجمة الطموح إلى واقع ملموس يجب أن يتدعم بمجهود تنظيري يتكفل بتحديد معالم الدور الوظيفي للوقف العلمي في شكله الجديد، بما يحقق رفع مستوى الأداء العلمي والتعليمي المنشود مراعيا مقتضيات التنمية الشاملة.[47]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الوقف له أهمية كبيرة للمؤسسات التعليمية عامة والتعليم العالي خاصة، حيث أنه يعزز الموارد الذاتية للمؤسسة، ومصدرا مهما لتمويلها ويحقق لها الإستقلالية، ويحميها من التقلبات المالية فضلا عن كونه آلية تدعم مساهمة المجتمع وأفراده في تمويل التعليم وتطوره.[48]

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع: دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، تم التوصل إلى جملة من النتائج والاقتراحات نذكر منها:

أولا – النتائج:

- لقد ساعد الوقف في تطور العلوم وتقدمها من خلال تكفله برواتب الأساتذة في الجامعات ومراكز البحث الموقوفة، وهذا ما سهل لهم الحصول على عيش كريم بالاعتماد على ما تدره أموال الوقف عليهم، واستطاعوا بذلك التفرغ لمهامهم التعليمية والبحثية، وفي ذلك تشجيع للبحث العلمي وترقيته.
- ساهم الموقفون للمكتبات وعليها في ازدهار الحركة العلمية، ودفع عجلة البحث العلمي، الذي يرتكز أساسا على توفير الوسائل الضرورية للبحث العلمي وترقيته وتطويره.
- إن الوقف على المدارس والجامعات والمعاهد وغيرها من المؤسسات التعليمية والمعرفية قد سبق إليها المسلمون وتميزوا بها عن غيرهم من الأمم والشعوب، وقد كان لهذا النوع من الوقف إسهاما بارزا في تحقيق النهضة العلمية والفكرية وتعزيز التقدم المعرفي، وتهيئة الظروف الملائمة للإبداع والابتكار في كافة المجالات والتخصصات العلمية.
- يترتب على تمويل الوقف للتعليم آثارا اقتصادية إيجابية في التنمية الاقتصادية، وفي إعادة توزيع المداخيل والثروات بين أفراد المجتمع، وفي تقليل العجز في الميزانية العامة.

– إن تفعيل دور قطاع الوقف في الجامعات ومراكز البحث المختلفة يتم من خلال الاهتمام بالجانب البحثي والأكاديمي، بتخصيص موارد مالية للدراسات والأبحاث في مختلف المجالات والتخصصات.

ثانيا – الاقتراحات:

– إعادة الاعتبار للدور الذي يحتله الوقف العلمي، من خلال الاشارة إلى ذلك في المناهج الدراسية، خاصة على مستوى الدراسات الجامعية بأن تخصص مادة لدراسة الوقف، وتوضيح فكرته والتعريف به من الناحية الشرعية والقانونية.

– الاهتمام الاعلامي بنشر فكرة الوقف العلمي، من خلال البرامج والمساحات الاعلامية، وتعريف الناس بآليات الوقف وكيفياته والجهات المسؤولة عنه.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر: (القوانين)

1- قانون رقم 91 -10 مؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أفرىل سنة 1991 ىتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة في 8 ماي 1991.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- حسين عبد المطلب الأسرج، اقتصاديات الوقف، مطبوعات kie، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018.

2- حسين عبد المطلب الأسرج، دراسات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، Hussein Elasrag، 2018.

3- خميس بن راشد العدوي، الوقف العلمي في بهلا ماضيه وحاضره، مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية، جامعة نزوى، سلطنة عمان، 2016.

4- علي صالح جوهر، محمد حسن جمعة، تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية (رؤية اقتصادية تربوية)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2011.

5- محمد الفاتح محمود، اقتصاديات الوقف، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

6- ياسر الخواجة، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار نيو بوك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

7- ياسر الخواجة، المجتمع المدني وتنمية رأسمال الاجتماعي، دار نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، 2017.

ب- الرسائل الجامعية والدراسات:

1- حياة عبيد، أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

2- محمود عباس عابدين، الوقف وأهميته في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية وسبل نشر ثقافة هذا المفهوم (دراسة أجريت تنفيذا لتوصية المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي)، 26-27 ديسمبر2017، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، منظمة العمل العربية.

ج- المقالات في المجلات:

1- أسامة عبد المجيد العاني، "دور الوقف في تمويل البحث العلمي"، مجلة بيت المشورة، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد 5، أكتوبر 2016، ص ص 29-69.

2- دلالي الجيلالي، "دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية (قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية)"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 17، جانفي 2017، ص ص 139-151.

3- سامي الصلاحات، "دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية (قراءة في خطة مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا)"، مجلة الجامعة، اتحاد الجامعات الإسلامية، ايسسكو، المملكة المغربية، 2004، ص ص 02-33.

4- عبد الله بن حمد المعني، صالحة عبد الله يوسف عبسان، محمد عبد الحميد لاشين، نسرين محمد صلاح الدين، "إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 7، العدد 5، ماي 2018، ص ص 86-101.

5- عدنان ربابعة، عامر العتوم، عماد بركات، "دور الوقف في تمويل التعليم (دراسة حالة الأردن)"، المنارة، المجلد 23، العدد 2، 2017، ص ص 161-193.

6- عز الدين شرون، عبد الحفيظ لقوي، "دور الوقف النقدي في النهوض بالأوقاف العلمية-تجارب دول إسلامية-"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 1، جوان 2017، ص ص 151-168.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- أنور محمد الشلتوني، "التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة"، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 9-2011/05/10.

2- إبراهيم رحماني، "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 9-2011/05/10.

3- حسن عبد الغني أبو غدة، "دور الوقف في تعزيز التقدم المعرفي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة"، الجامعة الاسلامية، 2009.

4- سعيدة دغمان، "الوقف العلمي في الدول الغربية ودوره في تفعيل البحث العلمي (جامعة هارفارد نموذجا)"، مداخلة تم تقديمها في ملتقى: الوقف العلمي وسبل تفعيلة في الحياة المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، مارس 2017.

5- كمال منصوري، "الوقف العلمي كإحدى سبل دعم التعليم العالي (جامعة هارفارد نموذجا)"، مداخلة تم تقديمها في ملتقى: الوقف العلمي وسبل تفعيلة في الحياة المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، مارس 2017.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1- عبد الله بن محمد العمراني، "دور الوقف في دعم البحث العلمي (دراسة فقهية)"، 2009/06/09، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، الساعة: 20:00، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.alukah.net/sharia/0/6174/#ixzz5h7VTs5Qm

2- محمد محمود كالو، "دور الوقف في تعزيز المعرفة"، ص15،، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، الساعة: 20:00، متاح على الموقع الالكتروني:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/05/

الهوامش:

[1]- حسن عبد الغني أبو غدة، "دور الوقف في تعزيز التقدم المعرفي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة"، الجامعة الاسلامية، 2009، ص 210.

[2]- سامي الصلاحات، "دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية (قراءة في خطة مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا)"، مجلة الجامعة، اتحاد الجامعات الإسلامية، ايسسكو، المملكة المغربية، 2004، ص2.

[3]- كمال منصوري، "الوقف العلمي كإحدى سبل دعم التعليم العالي (جامعة هارفارد نموذجا)"، مداخلة تم تقديمها في ملتقى: الوقف العلمي وسبل تفعيلة في الحياة المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، مارس 2017، ص ص 259-260.

[4]- دلالي الجيلالي، "دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية (قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية)"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 17، جانفي 2017، ص 141.

[5]- سامي الصلاحات، المقال السابق، ص7.

[6]- كمال منصوري، المقال السابق، ص 261.

[7]- المقال نفسه، ص ص261-262.

[8]- حياة عبيد، أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 26.

[9]- عدنان ربابعة، عامر العتوم، عماد بركات، "دور الوقف في تمويل التعليم (دراسة حالة الأردن)"، المنارة، المجلد 23، العدد 2، 2017، ص 171.

[10]- محمود عباس عابدين، الوقف وأهميته في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية وسبل نشر ثقافة هذا المفهوم (دراسة أجريت تنفيذا لتوصية المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي)، 26-27 ديسمبر2017، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، منظمة العمل العربية، ص 2.

[11]- محمود عباس عابدين، المقال السابق، ص 3.

[12]- حياة عبيد، الأطروحة السابقة، ص 280.

[13]- سعيدة دغمان، "الوقف العلمي في الدول الغربية ودوره في تفعيل البحث العلمي (جامعة هارفارد نموذجا)"، مداخلة تم تقديمها في ملتقى: الوقف العلمي وسبل تفعيلة في الحياة المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، مارس 2017، ص 377.

[14]- كمال منصوري، المقال السابق، ص 263.

[15]- دلالي الجيلالي، المقال السابق، ص 142.

[16]- محمود عباس عابدين، المقال السابق، ص 23.

[17]- خميس بن راشد العدوي، الوقف العلمي في بهلا ماضيه وحاضره، مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية، جامعة نزوى، سلطنة عمان، 2016، ص ص 8-9.

[18]- أسامة عبد المجيد العاني، "دور الوقف في تمويل البحث العلمي"، مجلة بيت المشورة، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد 5، أكتوبر 2016، ص 37.

[19]- حياة عبيد، الأطروحة السابقة، ص 281.

[20]- عبد الله بن محمد العمراني، "دور الوقف في دعم البحث العلمي (دراسة فقهية)"، 2009/06/09، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، الساعة: 20:00، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.alukah.net/sharia/0/6174/#ixzz5h7VTs5Qm

[21]- سعيدة دغمان، المقال السابق، ص 373.

[22]- حسين عبد المطلب الأسرج، اقتصاديات الوقف، مطبوعات kie، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018، ص 96.

[23]- عز الدين شرون، عبد الحفيظ لقوي، "دور الوقف النقدي في النهوض بالأوقاف العلمية-تجارب دول إسلامية-"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 1، جوان 2017، ص 157.

[24]- كمال منصوري، المقال السابق، ص 260.

[25]- محمد محمود كالو، "دور الوقف في تعزيز المعرفة"، ص15، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، الساعة: 20:00، متاح على الموقع الالكتروني:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/05/

[26]- حسين عبد المطلب الأسرج، دراسات في الإقتصاد والتمويل الإسلامي، 2018 *Hussein Elasrag*، ص97.

[27]- محمود عباس عابدين، المقال السابق، ص 47.

[28]- حسن عبد الغني أبو غدة، المقال السابق، ص 215.

[29]- عدنان ربابعة، عامر العتوم، عماد بركات، المقال السابق، ص 176.

[30]- عبد الله بن محمد العمراني، المقال السابق.

[31]- محمد الفاتح محمود، اقتصاديات الوقف، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 42.

[32]- ياسر الخواجة، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار نيو بوك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 148.

[33]- محمود عباس عابدين، المقال السابق، ص 50.

[34]- محمود عباس عابدين، المقال السابق، ص 50.

[35]- دلالي الجيلالي، المقال السابق، ص 139.

[36]- المقال نفسه.

[37]- حسن عبد الغني أبو غدة، المقال السابق، ص ص 234-235.

[38]- عدنان ربابعة، عامر العتوم، عماد بركات، المقال السابق، ص 170.

[39]- محمود عباس عابدين، المقال السابق، ص 86.

[40]- دلالي الجيلالي، المقال السابق، ص 143.

[41]- نداء محمد زقزوق، "الوقف العلمي وعلاقته بالمستوى الحضاري للأمة"، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 2، 2016، ص812.

[42]– أنور محمد الشلتوني، " التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة"، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 9-2011/05/10، ص8.

[43]– عدنان ربابعة، عامر العتوم، عماد بركات، المقال السابق، ص 171.

[44]– علي صالح جوهر، محمد حسن جمعة، تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية (رؤية اقتصادية تربوية)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2011، ص 59.

[45]– دلالي الجيلالي، المقال السابق، ص 144.

[46]– ياسر الخواجة، المجتمع المدني وتنمية رأسمال الاجتماعي، دار نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، 2017، ص 138.

[47]– إبراهيم رحماني، "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 9-2011/05/10، ص 14.

[48]– نسرين محمد صلاح الدين، صالحة عبد الله يوسف عبسان وآخرون، "إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 7، العدد 5، ماي 2018، ص 90.